

تحرك عاجل

تأييد الحكم بسجن مدافع عن حقوق الإنسان لعشرة أعوام

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، أيدت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا في عاصمة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الحكم بسجن المدافع عن حقوق الإنسان البارز أحمد منصور. وكان أُدين بتهم من بينها "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" التي تشمل قادتتها، ونشر معلومات مغلوبة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". وتعتبر منظمة العفو الدولية أحمد منصور سجين رأي.

وستواصل منظمة العفو الدولية الدعوة إلى الإفراج عنه على الفور دون شرط أو قيد، وإلى إلغاء الحكم بإدانته وسجنه.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات. والشكر الجزيل لكل من أرسل المناشدات.

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، أصدرت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا في عاصمة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي، حكمها النهائي بتأييد عقوبة السجن لمدة عشرة أعوام بحق أحمد منصور. كما أيدت المحكمة توقيع غرامة مالية عليه قدرها مليون درهم إماراتي (270 ألف دولار أمريكي). ووفقًا لما ذكرته وكالة الأنباء الوطنية (وكالة أنباء الإمارات)، فقد أُدين أحمد منصور بانتهاك قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ونشر مقالات ومعلومات مضللة وغير صحيحة من شأنها الإضرار بصورة وسمعة البلاد ورموزها وكذلك بالسياسة الخارجية". ويُحتجز أحمد منصور بالسجن المركزي (سجن الوثبة) في أبو ظبي. وكانت دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي قد حكمت في 29 مايو/أيار 2018 على أحمد منصور بالسجن لعشرة أعوام ودفع غرامة مالية. كما أمرت المحكمة أيضًا بأن يُوضع تحت المراقبة

لمدة ثلاثة أعوام بعد الإفراج عنه. فاستأنف على الفور الحكم الصادر بحقه. ومنذ اعتقاله في 20 مارس/آذار 2017، لم يتلق أحمد منصور من أسرته سوى عدد قليل للغاية من الزيارات والتي تمت تحت قيود.

وأحمد منصور مدون وشاعر، وكذلك مدافع بارز عن حقوق الإنسان، وحاصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان المرموقة في 2015. كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش" غير الحكومية، وكذلك عضو باللجنة الاستشارية لـ"مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علانية عن حقوق الإنسان الدولية على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي المقابلات التي تجريها معه وسائل الإعلام الدولية. وإلى حين اعتقاله، كان أحمد منصور الصوت المستقل الوحيد الذي ظل يندد علانية بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، عبر مدونته وحسابه على تويتر. ومنذ ذلك الحين، لم يرد إلا القليل من المعلومات الموثوقة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في الإمارات العربية المتحدة.

فأحمد منصور صديق دائم وجدير بالثقة لمنظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان. وقد عملت معه منظمة العفو على نحوٍ وثيق للغاية على مدار أعوامٍ، معتمدةً على أفكاره ومعلوماته في الوقت الذي ضيقت فيه الإمارات العربية الخناق على المجتمع المدني.

وإن الحكم الصادر بحق أحمد منصور نهائي. وستواصل منظمة العفو الدولية مراقبة الوضع، مستجيبة لأي تطورات إذا اقتضى الأمر، وستبحث سبلاً أخرى للتحرك.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: أحمد منصور

هذا التحديث السابع والأخير للتحرك العاجل UA 200/15

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/9624/2018/en/>